منهج محمود شاكر في إخراج التراث

mahmoud shaker methodology in the enverstigation of manuscripts

ط د.غماري محمد الأمين[1، 3، 4]، أ د. خليفي الشيخ[2]

[1] جامعة أبوبكر بلقايد (تلمسان)

[2] جامعة أبوبكر بلقايد (تلمسان)

[4] غماري محمد الأمين: البريد الالكتروني Abdeli_gh@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/10 تاريخ القبول للنشر: 2023/06/22 تاريخ النشر: 2023/12/31

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

نَّ لكلّ أمة تراث خلفته عبر العصور والدهور، هو نتاج تلقائي للحضارات الّتي قامت على أرضها، ولابدّ لكلّ تراث أن يتعرّض لعوامل الزمن من التلف والضياع، فنجد من قام بمحاولة لإنقاذ هذا التراث العلميّ، الّذي يعكس حضارة أمّة وتاريخها، وأكثر من ذلك، فهو عبارة عن إنقاذ مصادر ومراجع تاريخية وعلمية للأجيال الأخرى، فكان لزاماً على من تصدّى لهذه المهمّة، وهي إخراج هذا التراث وتحقيقه، أن يتّخذوا لذلك قواعد وأسس يحتكمون إليها، فيلجأ إلى هذه القواعد كلّ باحث أو محقق، وفي الأمّة العربية الإسلامية، كان أوّل من قام بتحقيق الكتب العربية القديمة، هم المستشرقون، بحكم أنّهم أوّل من ظهرت عندهم الطباعة، ولمّا كانت مهماتهم متعلّقة باستكشاف العالم العربي الإسلامي، قاموا بإخراج بعض تراث الأمة العربية، وهذا فضل لا ينكره أحد، غير أنَّ بعض الباحثين والمحققين، رأو أنّ المستشرقين كانوا السبب في تشويه هذا التراث، والسبب راجع إلى تلك القواعد الّتي أسسوها وساروا عليها وعلى هداهم سار المحققون العرب من غير نقد ولا تمحيص، من هؤلاء الناقدين لمنهج التحقيق هو الأستاذ محمود شاكر، حيث كان مجمل أبحاثه في هذا الموضوع هو الرجوع إلى القواعد العربية الإسلامية في إخراج التراث وعدم الاعتماد على قواعد العجم والمستشرقين، فما هي قواعد إخراج التراث العربي الإسلامي التي دعا إليها الأستاذ محمود شاكر؟، وعلى هذا الأساس كانت خطة البحث تحوي ثلاثة عناوين رئيسة أمّا الأول فتناولت فيه التعريف بعلم تحقيق المخطوطات، وأمّا الثاني فتناولت فيه بيان منهج الأستاذ محمود شاكر في تحقيق الكتب القديمة، حيث تجلّى ذلك واضحاً في تحقيقه لكتاب ابن سلام الجمحي "طبقات فحول الشعراء"، وأمّا العنوان الثالث والأخير فتناولت فيه الانحراف المنهجي لمحققي التراث، انطلاقا من الإشكال السابق الذكر والخطة الّتي على إثرها حلنا المعلومات بعد جمعها وتمحيصها، كانت أهم نتائج البحث متمثّلةً في الإسفار عن منهج الأستاذ محمود شاكر في تحقيقه للتراث العربي القديم، ةبيان أيضاً أين يكمن الخلل والخطأ في القواعد الّتي قعدها المستشرقون لتحقيق المخطوطات والّتي طبقها العرب المسلمون من بعدهم، فظهر بذلك وجهة نظر ربما تكون غائبة عن بعض الباحثين، فكانت توصيات هذا البحث المتواضع هي : محاولة الإلمام بكل تفاصيل المنهج الّذي دعَا إليه الأستاذ محمود شاكر، وذلك ببيان كلّ العلوم العربية الإسلامية المؤثّرة في صحّة قراءة الكتاب العربي

القديم، وبيان الشروط التي يجب أن تتوفّر في المحققين منها الإلمام بالعلوم العربية الإسلامية والتعوّد على قراءة المخطوطات القديمة بحيث يكتسب ملكة علمية وخبرةً تأهّله للنظر في المخطوطات فيتبيّن من قراءة خطها زمن كتابتها والمصر الّذي كتبت فيه وغير ذلك، بهذا وبغيره ينضبط الأمر أو يكاد، فلا يقتحم هذا المجال من لا يحسنه فيسيء من غير قصد ونحمي تراثنا من التشويه.

الكلمات المفتاحية: تحقيق؛ محمود شاكر؛ المخطوطات.

Abstract:

Every nation has a legacy that it has left through the ages and ages, and it is an automatic product of the civilizations that have established themselves on its land, and every legacy has to be exposed to the factors of time due to damage and losses, so we find someone who tried to save this scientific heritage, which reflects the civilization of a nation and its history, and more than that, it is a sentence about the safeguarding of historical sources and references and scientists for other generations, it was therefore necessary for those who tackled this task, which is to bring out and verify this heritage, to take for this the rules and the foundations to which they resort, thus any researcher or investigator resorts to these rules, and in the Arab nation The first to investigate ancient Arabic books were the Orientalists, by virtue of what they were the first to have the impression of, and since their missions were related to the exploration of the Arab-Islamic world, they brought out part of the heritage of the Arab nation, and it is a merit that no one denies, except that some researchers and investigators, They saw that the orientalists were the reason for distorting this heritage, and the reason is due to these rules which they established and followed, and under their direction the Arab investigators proceeded without criticism or examination. Among these critics of survey methodology is Professor Mahmoud Shaker. Where all of his research on this subject consisted in referring to Arab-Islamic rules in the production of heritage and not relying on the rules of non-Arabs and Orientalists, then what are the rules of production of Arab-Islamic heritage called because by Professor Mahmoud Shaker? In this one, I dealt with the definition of the science of verification of manuscripts, and in the second, I dealt with the statement of Professor Mahmoud Shaker's approach in the verification of ancient books, as this was clearly evident in his verification of Ibn Salam Al-Jamhi's book "Tabaqat Fahul choaara", and as for the third and last title, I dealt with the systematic deviation of heritage investigators, based on the aforementioned problems and the plan in which we resolved the information after collecting and examining it. The fault and error lie in the rules which the Orientalists established for the verification of manuscripts, and which the Arabs applied Muslims after them, and so a point of view emerged which may be absent from some scholars, so the recommendations of this modest research were: an attempt to become familiar with all the details of the program that Professor Mahmoud Shaker was claiming, explaining all Arab-Islamic sciences affecting the validity of reading the ancient Arabic book, and clarifying the conditions that must be available to investigators, including knowledge of Arab-Islamic sciences and the habit of reading ancient manuscripts so that he acquires a scientific faculty and experience which qualifies him to look at the manuscripts, and it becomes clear from reading their writing the time of their writing and the Egypt in which they were written, etc. This does not improve him, and it harms unintentionally, and we protect our heritage from distortion.

key words: manuscript study; Mahmoud Shaker; Manuscripts.

مقدمة:

إنَّ المحافظة على تراث الأمّة، لهو واجبٌ علميٌّ، يجب أن يكون نصب أعين العلماء، والهيئات العلمية بشكل عام، وحتّى الدول والسبب راجعٌ كونها تاريخ هذه الأمّة، وهويتها ومراجع علمية من الواجب الإنساني المحافظة عليها، فإنَّ العلم ملك مشاع بين سائر الأمم والشعوب، وليس حكراً على أحد، فلأجل تحقيق التراث والمخطوطات العلميّة يجب ضرورةً الالتزام بقواعد وأسس، وفي تراثنا العربي الإسلامي كان أوّل من تصدَّى لهذه العملية هم المستشرقون، بقواعد لعلم التحقيق أسسوها هم وعلى أساسها حققوا الكثير من المخطوطات العربية القديمة، غير أنَّ من علماء الأمّة وأحد أدبائها وهو الأستاذ محمود شاكر، كان له وجهة نظر أخرى، فقام بنقد هذه القواعد وأكّد في بحوثه وتحقيقاته لعدّة كتب أنَّ هذه القواعد هي السبب في تشويه التراث العربي الإسلامي، بل يجب الالتزام بالمنهج العربي الإسلامي، المستقى من الحضارة العربية الإسلامية والعلوم الّتي قامت على أساسها.

أهمية الدراسة : تتجلى أهمية هذه الدراسة في بيان المنهج الّذي كتبت به الكتب العربية القديمة، وبيان مجمل العلوم العربية والّتي تميّزت بها الحضارة العربية الإسلامية كعلم الرواية مثلاً، ومدى تأثيرها في إخراج النص صحيح غير مشوّه كما أراده مؤلفه،فهذه الدراسة تجلي للباحثين حلقة من العلم والتاريخ والهوية مفقودة بسبب فترة زمنية حالكة مرّت على الأمة العربية الإسلامية من غزو صليبي واستعمار طويل الأمد تسبّب في تكريس الجهل والضلال، بغية نزع حلقة تربط الأمة بسلفها وبتاريخها وبعلومها وتطبيقها لهذه العلوم واستبدالها بغيره وهذا الغير مهما كان مفيداً وعلميّاً فلا يرقى إلى الأصل الّذي بنيت عليه الحضارة العربية الإسلامية، فما أنتجته من تراث هائل لا يصح إلاّ أن يُقرأ على الأساس الّذي كتب عليه أوّل مرّة وعلى أساسه يخرّجُ ويطبعُ.

بعد البحث المتواصل في هذا الموضوع لم أجد أيّ بحث يدرس هذه الجزئية بشكل مستقل، ولكن من الباحثين الأكاديميين من أشار إليها في دراسته ولكنها غير مقصودة بالبحث منها :

دراسة بعنوان : "أبو فهر محمود محمد شاكر شيخ العربية وحامل لوائها بين الدرس الأدبي والتحقيق" تأليف محمود بن إبراهيم الرضواني الطبعة الأولى 1415هـ 1995م، مكتبة الخانجي القاهرة، قام صاحب هذه الدراسة إلى محاولة منه لبيان منهج الأستاذ محمود شاكر في إخراج التراث في الفصل الأخير من الدراسة، ولقد أشار إلى كونه خالف غيره في تحقيق المخطوطات وأنّه وظّف ما له من خبرة وطول ممارسة ولكنه على حسب رأيي لم يتعمّق في الأمر. فهنا كانت وضيفتنا في بيان ذلك في بحثنا هذا.

وأما المنهج الّذي اتّبعته في هذه الدراسة فكان المنهج الاستقرائي لاستقراء مجمل تحقيقات شاكر، ثمّ المنهج التحليلي لأجل التحليل والمقارنة من النصوص العلمية التي جمعت، لأجل الوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة.

فكان الهدف من هذه الدراسة بيان المنهج الصحيح وتوضيح المنهج الّذي يدعوا إليه شاكر لإخراج التراث، فما هي القواعد الّتي كشف عنها شاكر ودعا إليها لأجل تحقيق التراث وإخراجه إخراجاً صحيحاً ؟، وما هو نقد

الأستاذ محمود شاكر لمنهج المستشرقين ومن تبعهم من العرب و المحققين الأكاديميين؟ وعلى أيّ أساس اعتمد الأستاذ شاكر في تقعيده لعلم تحقيق المخطوطات؟

المطلب الأول: التعريف بعلم تحقيق المخطوطات

الفرع الأول تعريف مصطلح التحقيق ومصطلح المخطوط

أولا : تعريف مصطلح التحقيق

لغة : من المعاني الّتي ذكرها صاحب اللّسان في معنى مادّة "حقق" أن قال :" والحقُّ ضدُّ الباطل ... ويقال : أحققتُ الأمر إحقاقاً إذا أحكمته وصحّحتهُ ... وحقَّ الأمر يحقّقهُ حقّاً وأحقّهُ : كان منه على يقين، تقول : حقَقْتَ الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه." (ابن منظور، صفحة 176)

في الاصطلاح :

قال الدكتور رمضان عبد التواب في تعريفه للتحقيق :"تحقيق النصّ معناه : قراءته على الوجه الّذي أراده عليه المؤلّف، أو على وجه يقرب من أصله الّذي كتبه به هذا المؤلّف." (عبد التواب رمضان، 1406هـ/1985م، صفحة 5)

كما هو واضح في هذا التعريف أنّه يحتوي على قيدين يحدّان هذا التعريف، الأوّل هو قوله : "قراءته" أي قراءة النصّ وإخراجه مستندين في ذلك لقواعد وأسس، تجعلنا نقترب إلى النصّ الأصليّ، وأمّا القيد الثاني هو الوصول بالنصّ إلى أصله الّذي كتب أوّل ما كُتب، وهذا أيضاً بأُسس وقواعد.

قال الدكتور رمضان :"وليس معنى قولنا "يقرب من أصله" أنّنا نخمّن أيّة قراءة معيّنة، بل علينا أن نبذل جهداً كبيراً في محاولة العثور على دليل يؤيّد القراءة الّتي اخترناها ... وقد وقر في أذهان الناس خطأٌ، أنَّ المراد بتحقيق النصّ إعداده للنشر حسب القواعد المتّبعة فحسب، وليس الأمر كذلك تماماً، فإنَّ أيَّ باحث في العلوم الإنسانية مطالب بتحقيق النصّ، الّذي يستنبط منه نتائج معيّنة، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج، وليس من اللاّزم أن يكون ذلك النصّ مخطوطاً، فكثير من الكتب المطبوعة الّتي بين أيدينا لا تفترق كثيراً عن المخطوطات، إذ إنّ الّذين تولّوا طبعها ونشرها طائفةٌ من الوراقين، وبعض الأدعياء الّذين لا يدرون عن فنّ تحقيق النصوص شيئاً." (عبد التواب رمضان، 1406هـ/1985م، صفحة 5)

وقال الدكتور عبد المجيد دياب :"والتحقيق في اصطلاح أهل الفن : هو بذل الجهد، واستقصاء البحث، بغية الوصول إلى حقيقة ما قاله مؤلّف النص.

أو قال : هو عملية مركبة تقتضي إخراج نص مضبوط يكون على الصورة الّتي قاله عليها صاحبه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل.

والّذي اتّفق عليه شيوخنا المحققون من ذلك : أن يؤدي نصَّ الكتاب أداء صادقاً كما وضعه المؤلّف، كمّاً وكيفاً بقدر الإمكان." (دياب عبد المجيد، صفحة 134)

قال مصطفى جواد :"يراد بتحقيق النصوص : الاجتهاد في جمعها ونشرها مطابقةً لحقيقتها، كما وضعها صاحبها ومؤلّفها من حيث الخطّ واللفظ والمعنى، وذلك بسلوك الطريقة العلميّة الخاصّة بالتحقيق" (عبد الوهاب محمد علي، صفحة 119)

هذه التعريفات اشتملت جميعها على معنى واحد هو إخراج النص كما كتبه مؤلّفه، وأضاف مصطفى جواد قيد "قواعد التحقيق" وهذا القيد ضروري وإلاّ لزم من ذلك إخراج التراث وفق قواعد كلّ محقق، وهذا ينفي كونه علم له قواعده وأُسُسه، فبالتالي فالتعريف المختار هو التعريف الأخير لأنّنا نظنُّ أنّه الحدُّ الجامع لكلّ معاني إخراج التراث أو التحقيق المانع لغيره أن يكون فيه، والله أعلم.

ثانياً : تعريف مصطلح المخطوطة أو النص أو التراث

1 المخطوطة :

لغةً : إنَّ مصطلح "مخطوطة" هو مصطلح محدث في اللغة العربيّة لذا لا يمكن الحصول على معنى لغوي في المعاجم القديمة كلسان العرب أو غيرها، بالرّغم أنَّ المتبادر إلى الذّهن أنّه شيء خطَّ باليد، لذا وجب النظر في المعاجم الحديثة الّتي ستكون ملاذنا الوحيد لتوثيق معنى هذا المصطلح لغوياً، فنظرنا في المعجم الوسيط فكان معناها :"المكتوب بالخطّ لا بالمطبعة (ج) مخطوطات، والمخطوطة : النسخة المكتوبة باليد." (مجموعة من المؤلفين، 1425هـ/2003م، صفحة 244)

اصطلاحا : منهم من عرّف المخطوطة بقوله :"هي كلّ كتاب قديم كتبه المؤلّف بخطّ اليد، سواءً بخطّ يده أو خطّ أيدي تلامذته." (عبد الله الكملي، 1422هـ/2001م، صفحة 91)

2 التراث :

لغة : قال في لسان العرب :"التراث : ما يخلّفه الرّجل لورثته." (ابن منظور، ج15 صفحة 190)

اصطلاحا : قال الدكتور عبد الهادي الفضيلي :"وحديثاً عادت كلمة تراث تعني كلّ ما يرثه الإنسان من سلفه من ماديات ومعنويات." (عبد الهادي الفضيلي، 1402هـ/1982م، صفحة 35)

3 النصّ.

قال الدكتور الفضيلي :"وكلمة "نصوص" هي ترجمة لكلمة "**texts**" الإنجليزية، وذلك لأنَّ كلمة (نص) لم تستعمل قديماً في اللغة العربية بمعناها العلمي أو الاصطلاحي هنا، لأنّها معجمياً تعني إظهار الشيء ... وإذا رجعنا إلى المعاجم الحديثة المختلفة لنتبيّن معنى كلمة **text** ... يترجمها بما يلي :

النص : الكلمات المطبوعة أو المخطوطة الّتي يتألّف منها الأثر الأدبي.

المتن : الجزء الرئيسي من المؤلّف مستقلاً عن شروحه وحواشيه.

النص : كلمات المؤلّف الأصلية." (عبد الهادي الفضيلي، 1402هـ/1982م، صفحة 33)

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن ظهور وتطوّر علم التحقيق :

قال الدكتور محمد حمدي لبكري في تقديمه لكتاب المستشرق برجستراسر (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) مبيّناً أنّ أوّل من قعّد القواعد لتحقيق الكتب هم الأعاجم منذ القرن الخامس عشر وأوّل من أدخل هذه القواعد للأمّة العربية هم المستشرقون فبعد أن ذكر تاريخ تحقيق الكتب القديمة في أوروبا قال :" إلاّ أنّهم في كلّ ذلك لم يكن لهم منهج معلوم، ولا قواعد متبوعة ... وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر، حين وضعوا أصولاً علميةً لنقد النصوص (**text criticism**) ونشر الكتب القديمة، وكان أوّل ما وصلوا إليه من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية، واللاتينية، ثمّ من آداب القرون الوسطى

الغربية، فألّفت المقالات والكتب في فنّ نقد النصوص، هذا ما انتهى إليه علم الآداب القديمة في ناحية الآداب الغربية.

أمّا المستشرقون فقد استعملوا بعد زملائهم بمدّة، تلك الأصول، وتلك القواعد في نقد الكتب العربية، والشرقية غير أنّهم لم يؤلّفوا في ذلك تأليفاً خاصاً ... وكان أوّل من ألّف في هذا الفن، المستشرق الألماني الدكتور **bergstraesser** في محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كليّة الآداب بجامعة القاهرة عام 1931م، وهي الأساس الّذي بنى عليه هذا الكتاب." (برجستراسر، 1402هـ/1982، صفحة 12.)

قال الدكتور الطناحي مبيّناً أوّل من كتب ووضع قواعد علم التحقيق قال :"أوّل من ارتاد الطريق شيخنا الأستاذ عبد السلام هارون، في كتابه "تحقيق النصوص ونشرها"، وكان المستشرق الألماني برجستراسر قد ألقى محاضرات في أصول نقد النصوص، ونشر الكتب على طلبة قسم اللغة العربية، الدراسات العليا بكلية الآداب (جامعة القاهرة) سنة 1931م-1932م ... ثمّ كتب الدكتور صلاح الدين المنجد في ذلك شيئاً نشره في العدد الثاني في مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، ثمَّ نشره بعد ذلك مستقلاً ببيروت، وتحدّثت الدكتورة عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ في المبحث الثالث من كتابها (مقدمة في المنهج) عن توثيق المخطوطات والمصادر، وتحقيق المتن، ودراسة النص، وتكلّم الدكتور شوقي ضيف في الفصل الثالث من كتابه (البحث الأدبي) على التوثيق والتحقيق ... أخرج الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي مكي العاني كتاب (منهج تحقيق النصوص ونشرها) ... وكان المرحوم الدكتور مصطفى جواد، قد ألقى سنة 1965م، عل طلبة الدراسات العليا (دائرة اللغة العربية) بجامعة بغداد محاضرات في تحقيق النصوص ... ثمّ كتب الدكتور عبد الهادي الفضيلي كتابا في هذا الفن ... بعنوان (تحقيق التراث)." (محمود الطناحي، 1405هـ/1984م، صفحة 6)

وبيّن الدكتور الطناحي أنَّ من أسباب ظهور علم تحقيق المخطوطات، وظهور قواعده وأسسه، هو ظهور الطباعة في أوروبا بداية القرن الخامس عشر، فكان ولا بدّ من نشر الكتب وفق معايير وقواعد معينة متّفق عليها بين المؤلّفين والمحققين، قال الطناحي:" كان إنجازاً كبيراً ظهور المطبعة، في القرن الخامس عشر ميلادي، على يد جوتنبرج الألماني (1397م/1468م) ولئن كانت الغاية من الطباعة هي تكثير عدد نسخ الكتاب، لكي تتاح قراءته لكثير من الناس، فقد تحققت هذه الغاية بصورة محدودة عند العرب قديماً، بما تمثّل في كثرة نسخ الكتاب المخطوط، ورواج صنعة الوراقة، والنّساخة ... وكان للنسّاخ قديماً مكان في الأمصار العظيمة والبلدان الكبيرة، فهم بمثابة المطابع الحديثة الآن.

ثمّ تعدّدت المطابع العربية في أوروبا، وطبع فيها مئات من الكتب العربية والشرقية، وأكثرها في لندن وباريس، وليبزج وليدن، وجوتنجن وروما، وفيينا، برلين وبطرسبورج، أمّا في الشرق فكانت الآستانة عاصمة الخلافة العثمانية، أسبق مدن الشرق إلى الطباعة ... وتعدّدت المطابع في الآستانة، فكان أشهرها مطبعة الجوائب، لأحمد فارس الشدياق ... وعرف لبنان الطباعة سنة 1610م، على يد رهبان دير قزحيا ثمّ كانت مطبعة دير ماريو حنّا الصايغ، أوّل مطبعة تطبع بالحروف العربية، بلبنان سنة 1734م ... وفي العراق عرفت

أوّل مطبعة حجرية سنة 1830م، ولم ترسخ الطباعة في العراق إلاّ في سنة 1856م، وعرفت الطباعة بفلسطين سنة 1830م، وأنشأت أوّل مطبعة عربية في اليمن سنة 1877م، وبالحجاز سنة 1882م، وفي عمّان بالأردن سنة 1922م."(محمود الطناحي، 1405هـ/1984م، صفحة 30)

ممّا ذكرناه يظهر جليّاً أنّ المستشرقين والعجم عموماً هم أوّل من قاموا بنشر الكتب العربية القديمة وطبعوها ونشروها، فهذا فضل لا يمكن إنكاره وجهد لا يمكن تجاهله، وهو أيضاً حقيقة تاريخية لا يجوز تجاهلها أيضاً. (رمضان عبد التواب، 1406هـ/1985م، صفحة 13 وَ صفحة 57).

قال الدكتور عبد المجيد دياب :"نذكر مع غيرنا أنَّ الجهد الّذي بذله المستشرقون في إحياء التراث العربي جهد لا يستطاع إنكاره، فهم كانوا أساتذة الجيل الحاضر في الطريقة العلمية الّتي جروا عليها.
ومع هذا فإنّي أكرّر القول أنَّ تحقيق النصوص وتوثيقها فنٌّ عربيّ أصيل." (دياب عبد المجيد، صفحة 180.)
أمّا تطبيق هذا المنهج فيظهر في كثير من المؤلّفات الّتي صنّفت لأجل هذا الغرض وهو بيان منهج تحقيق الكتب.(ديزيرة سقال، صفحة 23)

المطلب الثاني: منهج محمود شاكر في إخراج التراث

الفرع الأول: قواعد التحقيق عند الأستاذ محمود شاكر وبعض تطبيقاته

يرى الأستاذ محمود شاكر أنَّ أساس علم التحقيق وإخراج التراث، وضعه الأعاجم من المستشرقين، الّذين اشتغلوا على التراث العربيّ.

قال الأستاذ محمود شاكر :"فهذا "المنهج العلمي" أو "علم التحقيق" الّذي يختال المختال في طيلسانه، ليس إلاَّ دروساً أنشأها جماعة من أغتام الأعاجم في زماننا، فتلقّنوها عنهم حفظاً عن ظهر قلب، فإذا جاء أحدهم كتابٌ أو وقع في يده، نظر فإذا كانت القواعد المحفوظة مطبّقةً في هوامش الكتاب، ذاك الكتاب "المحقق"، فإذا لم يرَ أثراً ظاهراً في هوامش الكتاب يطابق المحفوظ من القواعد، فهو كتاب "غير محقّق"، "كتاب رديء جدّاً" يقولها قائلهم رافعاً هامته ناصباً قامته، مصعّراً خدّهُ، زامّاً بشفتيه وأنفه، كهيئة المتقزّز المتقذّر، بهؤلاء وأشباههم، **تفشّى وباء "تحقيق الكتب" على هذه القواعد المحفوظة**، وشوّه وجهَ الكتاب العربيّ هذا السَّيل الجارف بما يحملُ من غُثاء وجفاء وقذر، هذا عجيب ؟؟." (محمود شاكر، ج1 صفحة 12)

ويقول منكراً على أخذها بالتسليم ومنكرين على من خالفها :"بيد أن أعجب العَجَب عندي، أن يأتي هذا الآتي فلا يقتصر على أن يحاكمني إلى محفوظه من قواعد "المنهج العلميّ" و "علم التحقيق" بل يريدني أيضاً أن أتَّبع هذا "المنهج" قسراً وإلاَّ فإنَّ إساءتي بخلاف هذا "المنهج" إساءةٌ توجب العقوبة، لا بل توجب الغمز واللّمز والهمز، وترميز الحواجب والعيون، لا تقذراً فحسب بل استهزاءً واستهانةً." (محمود شاكر، ج1 صفحة 12)

أولاً : حقيقة منهج التحقيق عند شاكر

وقواعد التحقيق عند الأستاذ محمود شاكر أو منهجه في التحقيق، هو منهج قائمٌ على العلوم الّتي أنتجتها الحضارة العربيّة الإسلامية، والّتي على أساسها قامت هذه الحضارة العظيمة، فإخراج التراث يكون

على هذا الأساس، وتوضيح ذلك أنَّ العلوم العربيّة أو الكتب العربيّة حين خطّها أهلها كانت لهم تقاليد علميّة نشأوا عليها، وعلوم احتكموا لها، فكان التأليف قائما على هذا الأساس، فكانت الكتب تروى وتتناقل وفق علم الرواية وتوثّق الكتب على أساسها، وتنسب إلى أصحابها على أساسها أيضاً، فتتناقل الكتب بالسند، وفضيلة السند خاصيّة تميّزت بها هذه الأمّة ليس للعجم يد ولا خبرة فيها، ومن أنواع الرواية أيضاً الكتابة والوجادة والإجازة، كما أنَّ اختلاف النسخ ليس عيباً عندهم ما دامت النسخة مسندةً إلى صاحبها، فقد يزيد الكاتب في النسخ بعد مرور الزمن، وكانوا يوضّحون الزيادات إذا كانت من الراوي أو من صاحب الكتاب، وتشابه عناوين الكتب بين المؤلّفين أمر معروف لا إشكال فيه، إلى غيره ممّا ألفوه وعملوا به وفق علوم الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وأنَّى للمستشرق الأعجميّ أن تتوفّر فيه هذه الخصائص وأن يدرك هذه القواعد، وهو أعجميّ لا ينتمي إلى هذه الأمّة ولا يعرف عنها إلاّ القليل، فقواعد التحقيق الصادرة عنه هي قواعد لعلّها تفيد العجم وثقافتهم وكتبهم القديمة أمّا قواعد التحقيق عند العرب فلا تستنبط إلاَّ من العلوم العربيّة على اختلافها وكلّ العلوم الّتي نشأت على أساسها الحضارة العربيّة الإسلاميّة.

قال الأستاذ محمود شاكر :"وأنا بالطبع لا أكتب بلغة أصحاب "المنهج العلميّ" و "علم التحقيق" **ولكنّي أكتب بلسان أمّتي الّتي أنا منها، متّبعاً لعلمائها مسترشداً بهديهم**." (محمود شاكر، ج1 صفحة 114.)

وقال منكراً على بعض المحققين اتّباعهم قواعد التحقيق الّتي أرساها المستشرقون، منهم الدكتور جواد الطاهر والدكتور منير سلطان، ومبيّناً رفضهُ التام لتلك القواعد، فقال :"فالدكتور علي جواد الطاهر قد استخدم في مقالته هذه، وفي هذا الّذي نقلته الكلمات الآتية "التحقيق" و "المحقّق" و "يحقّقه" و "حقّقه" وسائر ما يتصرّف فيه هذا الفعل وكذلك فعل غيره، كالدكتور منير سلطان والآخرون، وهذا خطأٌ شنيع، لأنّي قد أسقطت هذا اللّفظ وجميع مشتقاته من كلامي وكتبي، ودليل ذلك أنّي في الطبعة الأولى سنة 1952م، كتبت "طبقات فحول الشعراء" وتحته "شرحه محمود محمد شاكر" وفي الطبعة الثانية سنة 1974م كتبت اسم الكتاب، وتحته "قرأه وشرحه محمود محمد شاكر" وذلك تعمّد منّي لأنَّ "المنهج العلميّ" و "علم التحقيق" الّذي تخصّصَ فيه الأساتذة الكبار كالدكتور عليّ، هما من الأشياء الّتي طرحتها وراء ظهري منذ زمان طويل جدًّا، ولأسباب كثيرة جدًّا، **ولم أتّبع في عملي في كتاب الطبقات وغيره من الكتب إلاَّ منهجاً آخر يخالف "المنهج العلميّ" كلّ المخالفة**، في جذوره وفروعه، وكذلك نبذت أيضاً مستنكفاً لفظ "حقّق، وتحقيق، ومحقّق"، وما يخرج منها نبذاً بعيداً دَبرَ أُذُني، لما فيه من التبجّح والتعالي والإدّعاء، واقتصرت على "قرأ" لأنَّ عملي في كلّ كتاب لا يزيد على هذا : **أن أقرأ الكتاب قراءةً صحيحةً**، وكلُّ ما أُعلّق به عليه، فهو شرحٌ لغامضه، أو دلالةٌ للقارئ من بعدي على ما يعينه على فهم الكلام المقروء والاطمئنان إلى صحّة قراءته وصحّة معناه، لا أكثر ولا أقل إن شاء الله، فكان لزاماً على الدكتور عليّ وأمثاله أن يضعوني حيث وضعت نفسي، إنّما أنا قارئ أو شارح، أو دليل ليس غيرُ، لست "محقّقاً"، إنّما المحقّق من يقول في "د" :"قال، وفي نسخة "ع" :"نال"، وفي نسخة "م" :"فال"، وهلمَّ جرّاً."(محمود شاكر، ج1 صفحة 157)

من هذا النصّ يدرك القارئ مدى استبعاد كون قواعد التحقيق الأكاديميّة التي أرساها المستشرقون قواعد سليمة، ومدى تهكّم الأستاذ محمود شاكر على مصطلحاتها ومنهجها.

ثانياً: تطبيق المنهج في كتاب الطبقات لابن سلاّم الجمحي

قام الأستاذ محمود شاكر بدراسة كتاب الطبقات لمحمّد ابن سلاّم الجمحيّ، وقام بطبعه مرّتين الأولى كان اعتماده على نسختين منقولتين من نسخة المدينة، والطبعة الثانية اعتمد فيها على نسختين أيضاً ولكنّهما أكثر عتاقةً من السابقتين، وهما نسخة المدينة مصورة من النسخة الأصلية والثانية صورة مصوّرة من النسخة الأصليّة كانت عند الأستاذ محمود شاكر ونسخ منها جزءاً معتبراً، ثمّ ضاعت ثمّ وجدت في مكتبة تشيتر بتي واستطاع أن يحصل على نسخة مصوّرة منها، وقد صرّح الأستاذ محمود شاكر أنَّ الطبعة الأولى ناقصة وفيها أخطاء كثيرة ومنع من النقل منها أو التوثيق منها، ويجب الرّجوع إلى الطبعة الثانية، وكان من طريقة عمله أن جعل لتحقيقه ما يعرف اليوم بجزء الدراسة، اصطلح هو عليه بالبرنامج، وفي هذا البرنامج شرح منهجه في التحقيق وإخراج التراث، والفرق الكائن بينه وبين غيره من المحققين الأكاديميين، وسبب هذا الاختلاف، ثمّ جعل للكتاب تعليقات في طيّاته أيضاً فيه إشارة إلى منهجه في التحقيق أيضاً.

قال الأستاذ محمود شاكر :"**وقد ضمّنت هذا "البرنامج" ما يكشف حقيقة منهجي في دراسة الكتب العربية**، مطبَّقاً تطبيقاً صحيحاً في الكتاب الّذي قرأته وشرحتهُ ونشرتُهُ، وهو كتاب أبي عبد الله محمّد بن سلاّم الجمحيّ "طبقات فحول الشعراء"، **ولأوّل مرّة فسّرت حقيقة عملي في دراسة أسانيد الكتب الأدبية**، كالأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وكالموشّح لأبي عبيد الله محمد ابن عمران المرزُبانيّ، **وهو أساس لكلّ دراسة لكتبنا الأدبية الّتي سارت على النهج الصحيح في إسناد الأخبار والآثار والأشعار**، لم أكتبهُ من قبلُ لأنّي لست ممن يتبجّح ويتباهى بشيء فعله، وكنت وما أزال أرى أنَّ تطبيق "المنهج"، خيرٌ وأمثل وأجدى من وضع القواعد للحفظ، لا يعرف من يحفظها كيف يطبّقها، ومنهجي مبثوثٌ في كلّ ما نشرت من الكتب، وفي كلّ ما كتبت بيدي، وفي ما أرشدت إليه من استرشدني من طلبة العلم."(محمود شاكر، ج1 صفحة 11)

وذكر الأستاذ محمود شاكر أنّ سبب الانحراف في الدراسات الأكاديميّة في تحقيق الكتب العربية القديمة، هو تلك الأساسات الّتي وضعت عليها، وأُسسُ التحقيق وضعها المستشرقون إذ هم أوّل من قاموا بنشر الكتب القديمة بالمطبعات الحديثة، ثمّ تبعهم بعد ذلك العرب المسلمون، فكان لهم السبق في النشر بحكم السبق في التطوّر التقني للطبع، فقام المستشرقون بوضع قواعد ومناهج في التحقيق، التزمها من جاء بعدهم من عرب وعجم، وصارت مناهج وأُسس مسلّمة خالية من الخطأ ومن خالفها فقد أخطأ المنهج الصحيح، فالأستاذ محمود شاكر أصل منهجه في كلّ التخصّصات هو الرّجوع إلى علوم السلف من هذه الأمّة، وفهم التراث على أساسه وإخراجه على أساسه أيضاً وإلاَّ خرج التراث مشوّهاً ومليئاً بالأخطاء، وقد مثّل لذلك بعدّة أمثلة في الكثير من تحقيقاته.

الفرع الثاني: أخطاء المحققين والفرق بين منهج الأستاذ محمود شاكر وبين منهجهم

سنقوم ببيان منهج الأستاذ محمود شاكر وبيان بعض قواعد منهجه في التحقيق، وذلك لإظهار وجه الخلاف بينه وبين المنهج السائد في التحقيق الّذي أسّسهُ المستشرقون وسار عليه مخرجو التراث أو أغلبهم، ممن ينتمون للنظام الأكاديمي الحديث، كما قيل بضدّها تتبيّن الأشياء، فببيان منهج الأستاذ محمود شاكر

يتبيّن وجه الخطأ، لأنَّ كتابات الأستاذ محمود شاكر في هذا المجال فيها الكثير من النقد لمن يخالفهم في منهج التحقيق.

أولاً : من قواعد الأستاذ محمود شاكر ضمّ ما رواه العلماء في بعض كتبهم إلى النسخة الأصل

مذهب الأستاذ محمود شاكر ضمُّ ما رُويَ من نسخة أخرى في كتب متفرّقة إلى كتاب الطبقات و هذا ماَ أنكره المحققون على الأستاذ محمود شاكر حين طبّق منهجه، أنكروا عليه إضافته إلى أصل المخطوطة ما لم يكن فيها، ولا كان في النسخة الثانية، فكان مذهبه أنّه إذا وجد في أحد كتب الأدب القديمة يروي صاحبه من الكتاب **المدروس**، أجاز لنفسه أن يضيف ذلك إلى الأصل ويشير في الهامش، ويتعامل معه على أنّه نسخة أخرى ناقصة، فقد زاد نصوصاً من الأغاني والموشّح وغيره إلى أصل مخطوطة الطبقات لابن سلاّم الجمحيّ، فكان من منهجه ضمّ المخطوطات بعضها إلى بعض وضم أيضاً ما روي في الكتب الأخرى المتفرّقة، والمقارنة بينها جميعاً في البرنامج أو جزء الدراسة، والتصريح بأنَّ **هذا هو منهج علماء سلف الأمّة، وأنَّ هذا كان دأبهم وأنَّ هذا من ضروريات علم الرواية ومقتضياتها.**

قال الأستاذ محمود شاكر :"ولكن إذا لم تقع في أيدينا نسخةٌ ثالثةٌ أو رابعة، **ولكن جاءنا دليل صحيح الدلالة على أنّ فلاناً من العلماء كانت عندهُ نسخةٌ من كتاب الطبقات رواها عن أبي خليفة** (بأيّ طرق الرواية المعروفة المألوفة عندنا نحن العرب) أو رواها بالواسطة عن شيخ روى عن أبي خليفة، ثمّ لم تصلنا هذه النسخة ولكنّه نقل عنها نقلاً صحيحاً متفرّقاً في كتاب آخر من كتبه، فإنّ مجموع ما نقله في كتابه، هو بلا شكّ عندئذ بمثابة نسخة من كتاب الطبقات ناقصة أوراقها، أو ضائعة أوراقها، أو مختصرة أخبارها وأشعارها وكذلك لا يستنكف عقل ولا نظر ولا (منهج علميّ) أيضاً، أن تجمع بين نقوله الّتي نقلها عن نسخته كانت، وبين هاتين **النسختين** العتيقتين في كتاب واحد، وأنّ الكتاب عندئذ، هو بيقين جزء صالحٌ جدّاً من أصل كتاب الطبقات الّذي رواه أبو خليفة عن خاله محمد ابن سلاّم، هل في هذا شكّ ؟."(محمود شاكر ج1 صفحة 46)

ثمّ **قال** مؤكّداً رحمه الله :"ومثل هذا في الصحّة واليقين ما ينقله عالمٌ متأخّر الميلاد، بينه وبين أبي خليفة دهور طوالٌ، ولكنّهُ ذكر في بعض كُتبه خبراً أو أخباراً، ثمّ نصَّ على أنّ هذا الّذي نقلهُ من صلب كتاب الطبقات لابن سلاّم الجمحيّ، فهل يزْوَرُّ عقلٌ أو نظرٌ أو (منهج علميّ) أيضاً، من ضمّ ذلك إلى هاتين النسختين من كتاب "الطبقات" الّذي أحدث فيه فقد بعض الأوراق فجوةً فاحشةً، والّذي ضامه المختصرُ ضيماً شديداً ؟ وأنا لست بمستفهم كلّ هذا الاستفهام انتظاراً لجواب من أحد، فقد أجابت عنه بدائه العقول في كلّ زمان وفي كلّ لغة ولسان، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله."(محمود شاكر، ج1 صفحة 47)

وقال أيضاً :"وكذلك صار يقيناً أنَّ أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من كتاب الطبقات أجازه أبو خليفة بروايتها عنه، وأنَّ **هذه** النسخة **أشدُّ دنوّاً من أبي خليفة من المخطوطتين** "مخطوطتي" و "م" مخطوطة المدينة، لأنَّ بينهما وبين أبي خليفة :"ابن أسيد" في الأولى و "أباطاهر الذهليّ" القاضي في الثانية، وأيضاً لا يستنكر أن تكون **نسخة أبي الفرج أتمَّ من** "المخطوطة"، وهي بلا شكّ أتمّ من نسخة "م" المختصرة، وبيقين أيضاً لم تصل إلينا بعد نسخة أبي الفرج، ولكن وصلت إلينا منها جماعة الأخبار الّتي رواها عن أبي خليفة

عن ابن سلاّم في كتاب الطبقات، وأثبتها في خلال كتابه "الأغاني" مسندةً إلى الأصل الّذي رواها عنه، وهو كتاب الطبقات، الّذي تلقاه مكاتبةً بإجازة أبي خليفة، ولما كان ذلك، فهذه الأخبار المتفرّقة في كتاب الأغاني، تعدّ مجتمعةً، أوراقاً مبعثرةً من نسخة أبي الفرج الّتي لم تصل إلينا، **فما كان من الأخبار في هذه الأوراق مطابقاً لما في النسختين** المخطوطتين عندنا، فهو منها بالمطابقة، وما **كان منها غير موجود في المخطوطة المختصرة** "م" فهو من الطبقات أيضاً، وما كان منها زائداً على "المخطوطة" وعلى "م" معاً، فهو **زيادةٌ في نسخة أبي الفرج، أخلَّ بها ابن أسيد وأبو طاهر الذهليّ جميعاً**، ولم ؟ لأنّها أشدّ التحاما بأبي خليفة راوي الطبقات، **لأنّه هو الّذي كتب إلى أبي الفرج، ولأنّه هو نفسه الّذي أجاز أبا الفرج بروايتها عنه**."(محمود شاكر، ج1 صفحة 57)

ممّا يمكن أن يستفاد من هذا النصّ أنّ الأستاذ محمود شاكر حصل على نتائج من ضمّ ما وجده من روايات لكتاب الطبقات في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، والمقارنة بين النسخ الثلاث، الأولى نسخة المدينة والثانية نسخة الأستاذ محمود شاكر التي عثر عليها في مكتبة "تشيتر بيتي" ونسخة أبي الفرج الّتي روى فيها بعض الأخبار الأدبية في كتابه الأغاني هي :

1- أنّ نسخة أبي الفرج أكثر دنوّاً من النسختين الموجودتين، دنوّاً تاريخيّاً

2- أنَّ نسخة أبي الفرج أتمّ من النسختين الموجودتين بين أيدينا، من "م" و من "المخطوطة".

3- من الفروق المؤثّرة أنّ النسختين "م" و "المخطوطة" موجودتين حاضرتين بين أيدينا، وأمّا نسخة أبي الفرج وصلت إلينا منها جماعة الأخبار الّتي رواها عن أبي خليفة وأثبتها في خلال كتابه الأغاني مسندةً إلى الأصل الّذي رواها عنه وهو كتاب الطبقات الّذي تلقّاه مكاتبةً بإجازة أبي خليفة.

4- ما كان مطابقاً بين أحد النسختين "م" و "المخطوطة" وبين نسخة أبي الفرج أو بينهما جميعاً، فهو من كتاب الطبقات بالمطابقة.

5- ما زاد من نسخة أبي الفرج على أحد النسختين أو على كلاهما فهو زيادة في نسخة أبي الفرج أخلّ بها ابن أسيد وأبو طاهر الذهليّ جميعاً.

6- نسخة أبي الفرج أشدّ توثيقاً والتحاما بأبي خليفة، لأنّه هو الّذي كتب بها إلى أبي الفرج ولأنّه هو نفسه الّذي أجاز أبا الفرج بروايتها عنه، ولعلّها تكون بهذا أعلى سنداً من النسختين الّتي بين أيدينا اليوم.

بهذا يظهر جليّاً أنَّ الأستاذ محمود شاكر يقدّم نسخة أبي الفرج الّتي لم تصل إلينا على النسختين الحاضرتين، وهذا ما رفضه ويرفضه المحققون الأكاديميون ، اتّباعاً منهم لمنهج الّذي أرساه المستشرقون في علم تحقيق المخطوطات، إذ يعتبرون ما فعله الأستاذ محمود شاكر مخالفٌ لمبدأ الأمانة العلمية، وعبارة عن نسبة القول لغير قائله، وإخلال بأصل الكتاب، فلا يجوز عندهم نسبة كتاب لصاحبه إلا إذا كتبه بخطّ يده أو أملاه على طلبته، خاصّة وأنَّ أبي الفرج لم يصرّح في غير ما موطن أنّه ينقل من كتاب ابن سلام.

ثانياً منهج محمود شاكر في ضمّ نسخ المخطوطة بعضها إلى بعض وضمّ ما روي من نسخة أخرى في كتب متفرّقة

ثمّ قال :"ولمّا وقعت هاتان النسختان العتيقتان في أيدينا، وإحداهما كانت أصلاً تامّاً ولكن ضاع منه 45 ورقة، والأخرى مختصرة لم تضع منها سوى أقلّ من تسع 9 ورقات، لم يكن معيباً في العقل أو في النظر أو في (المنهج العلميّ) أن نجمع بينهما في كتاب واحد، لكي تسدَّ "المختصرة" تلك الفجوة الفاحشة الّتي أحدثها ضياع 45 ورقة من الأصل "التام"، والكتاب الجامع بينهما متداخلتين، هو بيقين جزءٌ كبير جدّاً من أصل كتاب الطبقات الّذي رواه أبو خليفة عن خاله محمد ابن سلام هل في هذا شك ؟.

فإذا قدّر الله، ووقعت في أيدينا نسخة ثالثةٌ من كتاب الطبقات، وكانت تامّة الأوراق أو ناقصتها، وكانت تخالف هاتين النسختين بنقص في أخبارها وأشعارها، أو بزيادة في الأخبار والأشعار فالجمع بين ثلاثتهنَّ جميعاً متداخلات في كتاب واحد لا يستنكر، ويكون الكتاب الجامع بين ثلاثتهنَّ، هو بيقين أيضاً جزءاً من أصل كتاب الطبقات الّذي رواه أبو خليفة عن خاله ابن سلام، وهكذا دواليك في رابعة وخامسة وسادسة، أو ما شئت، فهذه قضية لا يأنف منها العقل ولا النظر ولا (المنهج العلميّ) أيضاً هل في هذا شكّ ؟"(محمود شكر، ج1 صفحة 46)

خالف المحققون الأكاديميين الأستاذ محمود شاكر في تطبيق هذه القاعدة، استناداً إلى ذكرناه سابقاً من الالتزام بالأمانة العلمية والالتزام بما وجد من نصّ الكتاب وعدم تجاوزه إلى غيره فهذا عبارة عن نسبة القول إلى غير قائله، خاصة عدم تصريح أبي الفرج أنّ أبا خليفة أعطاه نسخةً من كتاب الطبقات.

المطلب الثالث: الانحراف المنهجي لمحققي التراث

لقد خلص شاكر إلى أنّ السبب الرئيس في انحراف الأكاديميين في إخراج التراث هو التسليم بتلك القواعد الّتي أرساها المستشرقون كما بيّنا ذلك، و السبب راجع إلى جهل المستشرقين كثير من العلوم العربية الإسلامية، الّتي تعتبر أساساً في كتابة الكتاب العربي القديم، وأساساً في انتقاله بين أهل العلم، نذكر أمثلةً موضّحةً على سبيل التمثيل، لبيان مواقع الانحراف المنهجي لمحققي التراث .

الفرع الأول: اختلاف النسخ لا عيب فيه في التراث العربي

من مواقع الغلط عند المحققين اضطرابهم في الحكم على النسخ إذا كان فيها اختلاف قليل أو كثير، والتعامل مع النصوص الساقطة من أحد المخطوطات والنصوص المضافة أيضاً، وأيضاً تحديد السقط والزيادة إن كانت من المؤلّف أو من النسّاخ أو من أحد تلامذته.

قال الأستاذ محمود شاكر:"وبابٌ ثالثٌ لا بدَّ منه أيضاً، يعلمهُ كلُّ من له خبرةٌ بالكتب المخطوطة، لا في العربية وحدها، بل في جميع لغات الأعاجم الّتي أورثت أهلها كتباً مخطوطة، مع خلوّ مخطوطات الأعاجم من فضيلة "الإسناد" الّذي تميّزت به العربية وحدها قروناً متطاولة، أمرٌ مألوفٌ كلّ الإلف، أن يوجد من كتاب واحد لمؤلّف واحد نسخٌ يكثر عددها أو يقلُّ، يتردّد جميعها بين التمام والنقص، وبين الاختصار المبين، ويكون ذلك من فعل من أدّى إلينا الكتاب عن مؤلّفه، بل إنَّ المؤلّف نفسه قد يترك بين يدي تلامذته نسخاً من كتابه، بعضها أتمُّ من بعض، بما أدخل هو نفسه على كتابه، على تطاول السنين، من زيادة أو حذف أو

تبديل أو تغيير، أمرٌ مألوفٌ كلَّ الإلف، وإن غفل عنه من غفل، وإن أغفله أيضاً متعمّداً من أغفله، فإذا كان هذا مألوفاً غير مستصعب ولا مستبعد في الكتب الّتي بُنيت على البحث والنظر، فهو مألوفٌ غير مستنكر في الكتب الّتي بنيت على رواية الأخبار والآثار والأشعار، مألوفٌ من فعل رواة الكتب وناقليها إلينا، ومألوفٌ أيضاً أن يفعله المؤلّفون أنفسهم، إذا بدا لهم أن يزيدوا في الكتاب أو يحذفوا منه أو يبدّلوا أو يغيّروا، هذا شيء كنتُ في غنىً عنه لولا الخوف والحذر والتجربة؟؟."(محمود شاكر، ج1 صفحة 44)

قال الأستاذ محمود شاكر :"وإذن فأنا حين فعلت ذلك، فعلته وأنا على ثقة وعلى بيّنة وعلى يقين من أنَّ ما رواه أبو الفرج في أغانيه هو في حقيقته أوراقٌ من نسخة ثالثة من الطبقات، وهي نسخة أبي الفرج، الّتي كتب بها إليه أبو خليفة وأجازه بروايتها عنه، وسواءٌ في العقل والنّظر أن يكون أبو الفرج قد كتب لنا نسخة بخطّه من كتاب الطبقات، فتآكلت ومحاها البلى والتلف، إلاَّ عدداً قليلاً من أسطر الكتاب الّذي كتبه بيده أو أن يكون أبو الفرج قد كتب هذا القليل نفسه من الأسطر بخطّ يده مفرّقاً في كتاب آخر هو الأغاني، ولا ينكر استواء الأمرين إلاَّ من لا علم له، كالمستشرقين وأشباههم المساكين، هم لا ينكرون هذا إلاّ للذي **غاب عنهم من أصول المعرفة لما هو كائنٌ في كتبنا وغياب الأصول مدعاةٌ إلى سوء التصوّر مجلبةٌ للإعراض عن صريح العقل والنظر** ...لأنَّ الفساد الّذي لحق مباحث الأدب اليوم، يوجب عليَّ أن أدلَّ على هذا الفساد، شفقةً على الناشئة من طلبة هذا العلم، ليأخذوه بحقّه، أو يدعوه وينفُضوا أيديهم منه، حتّى يأتي من يستطيع أن يأخذه بحقّه، ولكن هل هذا ممكن في زماننا هذا الّذي استشرت في الإعلان عن نفسها عجائبهُ ؟."(محمود شاكر، ج1 صفحة 58)

الفرع الثاني: منهج علماء الأمة الاحتكام إلى علم الرواية والسند

أكّد الأستاذ محمود شاكر أنّ علم الرواية له قواعده وأُسسه، النابعة من الكتاب والسنّة، وهو العلم الّذي تميّزت به أمّة العرب، والحضارة العربية الإسلامية، وهذا العلم دوّنت قواعده في مدوّنات صار العلماء يرجعون إليها، لتحديد قواعده ومعاني مصطلحاته، من هذه الكتب والمدوّنات، كتب علم مصطلح الحديث، وهي كثيرة متعدّدة بين الاختصار والإطالة، فيكون الحكم في توجيه هذا النقد ما قاله علماء المصطلح في تحديد معنى المصطلحات المستعملة بين علماء هذا الفنّ حتّى لا نتوه ونضيع في المعاني الّتي لا تأدّي المقصود بل تضلّلنا.

من انتقادات الموجّهة الأستاذ محمود شاكر أنَّ أبا الفرج الأصفهاني لم ينقل من كتاب الطبقات الّذي أخذه رواية عن أبي خليفة عن محمد بن سلاّم الجمحي، والسبب أنّه كان يستعمل في نقله لفظة "أخبرني" و "حدّثني" فكان ذلك دالاً على أنَّ أبا خليفة لم يكن يملك كتاب الطبقات، و كان ردّ الأستاذ محمود شاكر بالرّجوع إلى علم الرواية وفهم مصطلحاته من كتب القوم.(علي جواد الطاهر، صفحة39)

قال الدكتور علي جواد مستدلاً بالتناقض في التحديث "بكتب إليَّ" و "حدثني" على عدم استحواذ أبي الفرج على نسخة من كتاب الطبقات فقال :"ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات، لنقل عنه، ونصَّ على نقله كما هو شأنه مع المؤلّفين الآخرين الّذين ينقُلُ عن كتبهم، ولما كان داع لأن يقول : أخبرني ...الخ."(محمود شاكر، ج1 صفحة 51)

قال الأستاذ محمود شاكر :"في كتب أئمّة علم مصطلح الحديث، بابٌ طويلٌ مفردٌ يسمّونه "باب الإجازة"، فإذا كان أبو الفرج قد أوجدنا هذه اللّفظة في أسانيده إلى مُسْند عصره أبي خليفة الجمحيّ، **وإذا كان أبو الفرج وغيره من أهل الأدب وغيرهم قد ساروا على سنّة أهل الحديث في إسناد الأخبار المرويّة توثيقاً لها**، أو براءةً من عُهدة رواتها، فلا بدّ إذن من معرفة معنى "الإجازة" في كلامهم واصطلاحهم ...

فباب الإجازة معروفٌ في كتب القوم من لدن الخطيب البغدادي، (...-463هـ) في كتابه "الكفاية"، إلى ابن الصلاح (...-643هـ) في مقدّمته، إلى الحافظ ابن كثير (...-774هـ) في كتابه "الباعث الحثيث"، إل الحافظ العراقي (...-806هـ) في شرح ألفيته وشرح مقدّمة ابن الصلاح، إلى الحافظ السيوطي (...-911هـ) في ألفيته، إلى الأمير الصنعاني (...-1182هـ) في كتابه "تنقيح الأفكار".

وهؤلاء وغيرهم من علماء علم الأصول قد ذكروا "باب الإجازة" وأركانها، وأحكامها، وأنواعها، وأقسامها، وتصحيح العمل بها، وكيفية العبارة عن كلّ ضرب من ضروبها.

فمن ضروب الإجازة كما قال الخطيب البغدادي، **"المكاتبة"**: "وهو أن يكتب الراوي بخطّه جزءاً من سماعه، أو يكتب معه إلى الطالب :"قد أجزت لك روايته بعد أن صحّحته بأصلي، أو بعد أن صححه لي من أثق به."

وكيفية العبارة بالرواية عن المكاتبة، أحبُّهُ أن يقول :"كتب إليَّ فلانٌ" وهذا هو مذهب أهل الورع والتحرّي في الرواية، وكان جماعةٌ من السلف يفعلونه، كما قال الخطيب، وأنّ "المكاتبة" مراسلةٌ، وذكر أنّه قد ذهب غير واحد من علماء المحدّثين إلى أنَّ **قول "حدّثنا" في الرواية عن "المكاتبة" جائزٌ ومثله في اللّفظ اخبرنا وأخبرني** كما هو ظاهر، وممن أجاز ذلك شعبة ابن الحجّاج، وهو إمام الأئمّة في معرفة الحديث بالبصرة توفى سنة 160هـ، ومنصور بن المعتمر، وهو أثبت أهل الكوفة في الحديث وأتقنهم، توفى سنة 132هـ، وأيوب السختياني، وهو حجّة أهل البصرة في الحديث، وسيّد الفقهاء بها توفى سنة 131هـ.

قال شعبة "كتب إليَّ منصور بحديث، فلقيته فقلت : أحدّث به عنك ؟ قال : أوَ ليس إن كتبتُ إليك فقد حدّثتك ؟"، وكذلك قال شعبة عن أيُّوب وغيره قال :"إذا كتب إليك العالم فقد حدّثك"."

وقد صحّح الخطيب ذلك بقوله :"... لأنَّ الغرض من القول باللّسان، فما تقع العبارة فيه باللّفظ، إنّما هو تعبير اللّسان عن ضمير القلب، فإذا وقعت العبارة عن ضمير بأيّ سبب كانت من أسباب العبارة : إمّا بكتاب، وإمَّا بإشارة، وإمَّا بغير ذلك مما يقوم مقامه فإنَّ ذلك كلّهُ سواء."

ويعني الخطيب أنَّ الراوي إذا كان قد كاتب عالماً، فكتب إليه كتاباً يعلم بصحّة وروده عنه، فمباحٌ له أن **يقول في كلّ ما رواه عن كتابة :"حدّثني فلان" و "أخبرني فلان" و "نبأنا" و "أنبأنا"**، وقد ذكروا أيضاً أنَّ قول الراوي "كتب إليَّ" أو "في كتابه إليَّ" وأمثال ذلك، يستعمل للدلالة على أنّهُ مراسلة، وأنّهُ قد كتب له من بلد إلى بلد، ثمّ ذكروا وجوهاً كثيرةً، من شاء أن يطلبها حيث ينبغي أن تطلب، **أدرك كثيراً من أسلوب هذه الأمّة من كتبها، وفي رواياتها عن الأئمّة وعن الكتب**، وإنّما نقلت هذا باختصار، لكي يعيد الدكتور علي جواد نظره في قوله(علي جواد الطاهر، صفحة 42) :"ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات، لنقل عنه، ونصَّ على نقله كما هو شأنه مع المؤلّفين الآخرين الّذين ينقُلُ عن كتبهم، ولما كان داع لأن يقول : أخبرني

...الخ"، وذلك أنّه في كلّ ما قال فيه :"كتب إليّ" أو "في كتابه إليَّ بإجازته لي "، فالطريق المستقيم أن يقول فيه "أخبرني" فهذا هو "الداعي" الّذي لا مناص منه."(محمود شاكر، ج1 صفحة 51)

هذا هو معنى التحقيق الحقيقيّ، هو المعرفة التامّة.

الفرع الثالث: مذهب المحدثين في الوجادة

إنَّ علم الرواية علمٌ واسعٌ ودقيق، والإطلاع عليه ومعرفة أصوله ومصطلحاته أمرٌ واجب على من أراد أن يحقّق الكتاب العربي القديم، ودقّة مصطلحاته مدعات إلى الزلل لمن لم يتقن هذا الفن، سنعطي أمثلةً على ذلك في هذه الفقرة الموجزو.

قال الأستاذ محمود شاكر :"وأمّا قول الدكتور عليّ :"ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات، لنصَّ على نقله، كما هو شأنه مع المؤلّفين الآخرين."، فهذا باب آخر غير باب الإجازة وضروبها، وهو ملحق بالباب، ويقال له "باب الوجادة"، بكسر الواو، وهو مقصودٌ به الأخذ من صحيفة أو كتاب بلا إجازة ولا مناولة ولا مكاتبة، فإنَّ الشرط فيه أو يقول الناقل :"قرأت بخطّ فلان" أو "في كتاب فلان" وينصُّ على ذلك، وهكذا فعل أبو الفرج في المواضع الّتي أشار إليها الدكتور علي جواد، وجعلها حُجّةً في "باب الإجازة" مع أنَّ بينهما بوناً بعيداً لا أدري كيف سَهَا عنه، وإن كنت في الحقيقة أدري، وأتيقّن أيضاً، فكلُّ ما قال فيه أبو الفرج :"نسختُ من كتاب هارون بن عليّ بن يحيى" و "نسختُ من كتاب أبي عبد الله اليزيدي ولم أقرأه عليه" و "وجدت في كتاب عليّ بن محمد بن نصر" و "نسختُ من كتاب الحرمي بن أبي العلاء"، فهذا بابٌ لا يقال فيه "أخبرني ..."(محمود شاكر، ج1 صفحة 53)

فكانت نتيجة الردّ على نقد الدكتور علي جواد أن بيّن الأستاذ محمود شاكر حقيقة علم الحديث ومصطلحاته، فمن جهلها جهل الكثير عن طريقة تناقل الأولين كتب العلماء، فتلك التقاليد العلمية القائمة على علم الرواية و الفهم الصحيح لمصطلحاتها وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً، هو المؤدي إلى إخراج التراث إخراجاً صحيحاً غير مشوّه ولا ناقص.

قال الأستاذ محمود شاكر :"وبعد هذا البيان السريع عن الفرق بين لفظ "الإجازة" و "الكتابة" و "الوجادة"، يتبيّن أن كلّ ما قال فيه أبو الفرج :"أخبرني أبو خليفة فيما كتب إليّ، بإجازته لي" وما أشبه ذلك من الأسانيد العشرة الّتي ذكرتها في المقدّمة، دالّةٌ على أنَّ أبا خليفة قد كتب به من البصرة إلى أبي الفرج الأصبهانيّ ببغداد، وأنّهُ أجازهُ برواية ما كتب به إليه، فكان فرضاً على أبي الفرج أن يقول في كلّ ذلك "أخبرني"، **وأنَّ هذا اللّفظ لا يدلُّ عندئذ على مشافهة أو لقاء بين الرجلين**، كما توهّم علي جواد في مقاله، والدكتور منير سلطان في كتابه عن ابن سلاّم.(منير سلطان، صفحة 174)

وعلى ذلك فقول أبي الفرج في الإسناد الأوّل الّذي ذكرته آنفاً: "ذكر محمّد ابن سلاّم في كتاب "الطبقات" فيما أخبرنا به أبو خليفة"، فجمع بين "أخبرنا" وبين ذكر في "كتاب الطبقات"، دالٌّ دلالةً قاطعةً على أنَّ أبا خليفة قد كتب إلى أبي الفرج نسخةً من كتاب "الطبقات" وأجازه بروايتها عنه، ويؤيّد ذلك أيضاً تأييداً قاطعاً، ما ذكره أبو الفرج في ثلاثة عشر موضعاً من كتاب الأغاني، عند ذكر الشاعر الّذي ترجم له:"جعله محمّد ابن سلاّم في الطبقة الثالثة أو الرابعة أو السادسة، من فحول الشعراء، في الجاهليّة أو في

الإسلام" كما بيّنت نصوص ذلك في المقدّمة ، وذكر ذلك بغير لفظ "أخبرنا أبو خليفة" فهذا دليلٌ على أنّهُ ينقُلُ من نصّ كتاب الطبقات بلا ريب، وأنّهُ كتابٌ حاضر عتيد بين يديه، وهذا أمرٌ لا يحتاج إلى إطالة التأمّل."(محمود شاكر، ج1 صفحة 54)

قال الأستاذ محمود شاكر :"وكذلك أستطيع أن أقول، على وجه القطع، إنَّ الّذي رواه أبو الفرج بأسانيده الثلاثة عشر الّتي استخرجتها من كتاب الأغاني، هي من نسخته الّتي أرسلها إليه أبو خليفة من كتاب الطبقات، والّتي أجازه بروايتها عنه، عن محمّد ابن سلاّم صاحب الكتاب، وأنّهُ كان ملتزماً فيما رواه بسنّة العلماء في الرواية، حيث يقول :"أخبرني أبو خليفة. أو أنبأني" وأنَّ الّذي رواه من ذلك في كتابه لم تكن أخباراً متفرّقةً، كما قال الدكتور علي جواد، بل هي أخبار من كتاب "الطبقات" فرّقها أبو الفرج على مواضع ذكر الشعراء، حين احتاج إلى ذكر ما قاله ابن سلاّم في كتابه."(محمود شاكر، ج1 صفحة 55)

قال الأستاذ محمود شاكر :"وقد بيّنت آنفاً كلَّ ما زدته على كتاب الطبقات، مبيّناً أسانيد أبي الفرج في مواضع الزيادة، فكان ما زدته بأسانيد القسم الثاني ستّة زيادات ... والباقي وهو سبع وعشرون زيادةً، كلّها بالإسناد الثالث الّذي لا ذكر فيه لكتاب الطبقات، ولا ذكر فيه للإجازة أو المكاتبة، ولكنّهُ يقول :"أخبرني أبو خليفة ..." فمن سقط في الوهم فظنَّ أن قوله:"أخبرني أبو خليفة" في هذا الإسناد الثالث، دالٌّ على سماع من أبي خليفة أو مشافهة **فقد عجل، ولم يعرف طريقة القوم السالفين في تحمّل الأخبار وروايتها**، وذلك أن ذكر أبي الفرج كتاب طبقات الشعراء لابن سلاّم لفظاً في كتابه الأغاني، ثمَّ تكراره ذكره الإجازة والمكاتبة، في أسانيد متعدّدة مفرّقة في الكتاب، كلاهما يقطع بأنّهُ ينقل من كتاب الطبقات الّذي عنده، والّذي كتب به إليه أبو خليفة وأجازه له روايةً عنه، فليس بمعقول عندنا، ولا عند من يعرف أسلوب القوم في تحمّل الأخبار، ثمّ التحديث بها بلفظ "أخبرني" أن يعود أبو الفرج فينقل أكثر ما هو موجود نصًّا في الطبقات، بلفظ "أخبرني أبو خليفة" عن سماع آخر أو مشافهة، وبين يديه نسخته الّتي أجازه له أبو خليفة روايتها عنه مكاتبةً، هذا وسماع أبي الفرج من أبي خليفة، يحتاج إلى نصّ صحيح، وليس يصحُّ أنّهُ سمع شيئاً من أبي خليفة."(محمود شاكر، ج1 صفحة 87)

الفرع الرابع: المستشرقون ليس لهم الأهلية لإخراج التراث العربي الإسلامي

ممّا ذكرناه أنَّ الأستاذ محمود شاكر يرى أنَّ المستشرقين ليس لهم الأهلية لدراسة التراث العربيّ فضلاً على أن يضعوا له القواعد والأسس لإخراجه للوجود، و في رأي الأستاذ محمود شاكر أنَّ أساس الانحراف في إخراج التراث مشوّهاً هو إتّباع ما قعّده المستشرقون في علم تحقيق المخطوطات.

ويجعل الأستاذ محمود شاكر مستوى المستشرقين ضعيف وأنَّ المبتدأ من طلبة العلم منًّا هو أفضل منهم، وله من الأهلية ما لا يدركه المستشرق.

قال الأستاذ محمود شاكر موضّحاً ذلك :"بل أقول أيضاً، أن لو نشأ ناشئ الفتيان منّا على حبّ عربيته، وعلى توقير تاريخه، وعلى الالتزام بمعرفة أمّته، وعلى الشّموخ بنفسه عن الدنيا المذلّة، والخضوع المهين للسادة، وعلى حبّ الإتقان للعمل، **وكان ذلك نهج مدارسنا وجامعاتنا وصحافتنا وكتبنا وبيوتنا منذ يولدُ المولود فينا، كما هو نهج كلّ بلد أعجميّ صار له السلطان علينا اليوم**، لو كان ذلك، لجاء هؤلاء

المستشرقين جميعاً هالكهم وحيّهم، ليتعلّموا على يد صاحب المطبعة، منَّا ناهيك بالعالم منَّا والإمام، أرأيت قطُّ رجلاً واحداً من غير الإنجليز أو الألمان مثلاً، مهما بلغ من العلم والمعرفة، كان مسموع الكلمة في آداب اللّغة الإنجليزية، وخصائص لغتها، وفي تاريخ الأمّة الإنجليزية، وفي حياة المجتمع الإنجليزي، يدين له علماء الإنجليز بالطاعة والتسليم ؟."(محمود شاكر، ج1 صفحة 118)

وقال أيضاً :"وقبل كلّ شيء فأنا لم أبلغ يوماً ما من السذاجة والغفلة وطيب النفس، مبلغاً يحملني على أن أعتقد، مغروراً بما أعتقد، أنَّ فتًى أعجميّاً، غريب الوجه واليد واللّسان عن العربية، يدخل في العشرين أو الخامسة والعشرين من عمره، قسم اللّغات الشرقية في جامعة من جامعات الأعاجم، فيبتدئ تعلّم ألف باء تاء ثاء، أو أبجد هوَّز، في العربية ويتلقّى العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وشعرها وسائر آدابها وتواريخها، عن أعجميّ مثله، وبلسان غير عربيّ، ثمّ يستمع إلى محاضر في آداب العرب أو أشعارها أو تاريخها أو دينها أو سياستها بلسان غير عربيّ، ويقضي في ذلك بضع سنوات قلائل، ثمّ يتخرّج لنا مستشرقاً في اللّسان العربيّ والتاريخ العربيّ والدين العربيّ، ندين له نحن العرب بالطاعة، ولم أبلغ من السذاجة أن أعتقد أنّ هذا ممكن، وإن كنتُ أعلم علم اليقين أنَّ كثيراً من أهل جلدتنا اليوم قد دانوا بذلك، وجعلوا الأمر ممكناً كلّ الإمكان؟."(محمود شاكر، ج1 صفحة 118)

خاتمة :

لقد أسفر هذا البحث عن النتائج التالية :

1. من الواضح تاريخياً أنّ المستشرقين أو العجم عموماً، هم أوّل من أسّس لعلم تحقيق المخطوطات، بحكم ظهور الطباعة لديهم أوّلاً.
2. ثمّ كان أوّل من تصدّى لهذا العلم من العلماء العرب تصنيفاً، كان عبد السلام هارون، في كتابه "تحقيق النصوص ونشرها" وتبعه صلاح الدّين المنجّد، ثمّ فشى التصنيف في هذا الفن.
3. تبيّن من البحث أنَّ الأستاذ محمود شاكر يرفض القواعد السائدة في تحقيق التراث، رفضاً قاطعاً، كونها صادرة عن غير العارفين بهذا التراث، وهذه الحضارة العربية الإسلامية، والعلوم الّتي قامت على أساسها.
4. منهج الأستاذ شاكر في إخراج التراث، هو القراءة الصحيحة للمخطوط، وتحضيره للقارئ تحضيراً جيّداً والهدف هو صحّة قراءته وصحّة معناه، وهو يرفض مصطلح "علم التحقيق" ويقول أنّه قارئ للتراث.
5. لقد ظهر منهج الأستاذ محمود شاكر في كلّ الكتب الّتي حقّقها، وبالأخص كتاب "الطبقات" لابن سلاّم الجمحي.
6. من القواعد الأساسية الّتي أنكرها بعض النقاد ضمُّ نصوص مروية في كتب الأدب القديمة، إلى النسخة الأصل والتعامل معها على أنّها نسخة أصليّة.
7. من قواعد الأستاذ محمود شاكر في إخراج التراث، مراعاة التقاليد العلمية القائمة على علم الرواية والسند، في تناقل الكتب العربية القديمة وتوثيقها.

8. من نتائج هذا البحث أنَّ الأستاذ محمود شاكر، لا يرى للمستشرقين الأهلية لإخراج التراث العربي الإسلامي، وأنّهم هم السبب في تشويهه.

قائمة المراجع :

1. ابن منظور ، أبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ، لسان العرب ، بيروت ، دار ومكتبة الهلال.
2. برجستراسر، 1402هـ/1982م، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، الرياض، دار المريخ للنشر.
3. دياب، عبد المجيد، تحقيق التراث العربي منهجه وتطوّره، القاهرة، دار المعارف.
4. ديزيرة سقال، تحقيق المخطوطات، الجامعة اللبنانية.
5. رمضان عبد التواب، 1406هـ/1985م، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، القاهرة، مكتبة الخانجي.
6. صلاح المنجّد، 1982م، قواعد تحقيق المخطوط، صلاح الدين المنجّد، لبنان، دار الكتاب الجديد.
7. الطناحي، محمود محمد، 1405هـ/1984م، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، القاهرة، مكتبة الخانجي.
8. عبد الله الكمالي، 1422هـ/2001م، كتابة البحث وتحقيق المخطوطات خطوة خطوة، لبنان، دار ابن حزم.
9. عبد الهادي ، الفضيلي،1402هـ 1982م، تحقيق التراث ، مكتبة العلم ، جدّة.
10. عبد الوهّاب، محمد علي، أمالي مصطفى جواد في : فنّ تحقيق النصوص.
11. علي جواد الطاهر، طبقات الشعراء مخطوطاً ومطبوعاً، العراق، جامعة بغداد.
12. مجموعة من المؤلفين ، 1425هـ 2003م ، المعجم الوسيط ، جمهورية مصر العربية ، مجمّع اللغة العربية الإدارة العامّة للمعجمات وإحياء التراث.
13. محمود محمد شاكر، طبقات فحول الشعراء – محمد بن سلاّم الجمحي، جدّة، دار المدني.
14. منير سلطان، ابن سلام وطبقات الشعراء، مصر، منشأة المعارف.